تشميل قروض الجرارات الزراعية ببرنامج دعم أسعار الفائدة

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: لتخفيف أعباء وتكاليف شراء المعدات الزراعية على المزارعين

جلنار العلي

وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تشميل قروض شراء الجرارات الزراعية ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة على القروض المنفذة من هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني، لشراء الجرارات والعزاقات الزراعية الجديدة بكل أحجامها وملحقاتها، وذلك حصراً للفلاحين والمزارعين والواردة طلباتها عن طريق الاتحاد العام للفلاحين واتحاد الغرف الزراعية السورية، بغية تأمين الجرارات للفلاحين لتطوير القطاع الزراعي ودعم التنمية الاقتصادية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّنت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد أن الوزارة قدمت مقترحاً لرئاسة مجلس الوزراء بذلك بعد دراسة قامت بها، بهدف دعم القطاع الزراعي وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية للفلاحين وتخفيض الأعباء والتكاليف اللازمة لشراء هذه المعدات التي تعد حيوية وضرورية جداً للقطاع الزراعي، وعلى اعتبار أن الجرارات الزراعية ليست مواد كمالية، وإنما يوجد الكثير من الفلاحين والمزارعين يحتاجونها للعمل وبالتالي من الضرورة تخفيف التكاليف عنهم للحصول عليها.

وفي التفاصيل، أوضحت أحمد أن تشميل قروض هذه المعدات ببرنامج دعم أسعار الفائدة، يعني تخفيض الفوائد على القروض بسبع نقاط مئوية من الفوائد التي تضعها المصارف على القروض الممنوحة، فمثلاً إذا كانت الفائدة ١٥ بالمئة فإن الوزارة تدعم بـ٧ بالمئة، ليتحمل المقترض ٨ بالمئة، أي إنه لن يشعر بعبء سداد القرض.

وحول مدد تسديد القروض، أشارت أحمد إلى أنه سيتم خلال الأسبوع القادم صياغة التفاصيل ورفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء، بعد دراسة المدة التي يحددها كل مصرف.

ومن جهة أخرى، وافق عرنوس على التوصية المتضمنة تمديد فترة الإعفاءات الممنوحة للقطاعين العام والخاص ولكل الشركات الأجنبية المعتمدة في سورية، لتوريد مادة بذار البطاطا لهذا الموسم فقط، حرصاً على مستلزمات طبية وأدوية ومستهلكات التخدير (بند قسطرة قلبية) بقيمة نحو ٣٥ مليار ليرة سورية لزوم القطاع الصحي العام، وذلك بهدف الاستمرار بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في ظل الظروف الحالية.

> ٣٥ مليار ليرة للمستلزمات الطبية وأدوية ومستهلكات التخدير

المتضمنة الموافقة على عدد من العقود المبرمة لتقديم مستلزمات طبية وأدوية ومستهلكات التخدير (بند قسطرة قلبية) بقيمة نحو ٣٥ مليار ليرة سورية لزوم القطاع الصحي العام، وذلك بهدف الاستمرار بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في ظل الظروف الحالية.

لتوريد ما أمكن من البذار لتغطية حاجة السوق المحلية، وتشجيعاً لدخول أكبر كمية ممكنة من بذار البطاطا قبل فترة الزراعة وتأمين حاجة الخطة الزراعية، كما تمت الموافقة بالتوازي على توصية اللجنة الاقتصادية

بدء الصرف فور تحويل المبلغ من وزارة المالية

معاون وزير الزراعة لـ«الوطن»: تعويض الفلاحين المتضررين من الفيضانات سيتم بأسرع وقت

٣٧٥٠ بيت بلاستيكي متضرر لـ١٤٨٨ فلاح

هناء غانم

أكد معاون وزير الزراعة فايز المقداد أن تعويض الفلاحين المتضررين نتيجة الفيضانات التي حدثت في سهل عكار بمحافظة طرطوس سيتم بأسرع وقت ممكن.

وبيّن المقداد أن قرار مجلس الوزراء الذي جاء بالموافقة على نتائج أعمال اللجنة المشكّلة لتقييم الأضرار وبتعويض المتضررين بقيمة تتجاوز ٦ مليارات ليرة ما هو إلا دعم لاستمرار العملية الزراعية.

وأفاد المقداد بأن هذه اللجنة تم تشكيلها بعد زيارة كل من وزيري الزراعة والموارد المائية إلى السهل بعد حدوث الفيضانات وتم التوجيه بالتعاون مع المحافظ بحصر كل الأضرار التي حصلت لدى الفلاحين في كل القرى المتضررة وتحديد وحصر نسب الضرر وفق كل محصول ليتم التعويض لكل الفلاحين وتخفيف الخسارة لديهم.

وقال: الأهم ما الذي يجب أن نقوم به لتفادي حدوث أي فيضانات في المستقبل ودراسة كل التوقعات وتم تجميعها بوزارة الزراعة ورفعها إلى مجلس الوزراء وفوراً تمت الاستجابة بمنح التعويضات للمتضررين ٦ مليارات وثلاثمئة مليون تقريباً.

وأوضح أن التعويض سيكون حسب حجم الضرر وقيمته وتكلفته وهي تختلف من فلاح إلى آخر هناك فلاح زرع خضراً في البيوت المحمية مثلاً وخسر الإنتاج كاملاً وآخر أخذ فوجاً من الإنتاج وخسر الباقي كذلك وهكذا أي إن هناك حسابات للتكاليف وقيمة الضرر.

وعن بداية توزيع المبالغ قال: سوف تبدأ مباشرة بعد الإجراءات الإدارية وتحويل المبلغ من وزارة المالية لأن التعويضات ستكون عن طريق صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي كي يستطيع الفلاحون تدارك ما حصل وعدم الانتظار كي لا يخسر الموسم القادم لأن الخسائر كانت كبيرة.

وبالأرقام نجد أن عدد البيوت المحمية المتضررة المستحقة للتعويض بلغ ٣٧٥٠ بيتاً بمساحة تقديرية نحو ١٤٩٠ دونماً وعدد المزارعين المتضررين ١٤٨٨ مزارعاً وهي مزروعة بالبندورة والباذنجان والكوسا والفريز والفليفلة، في حين بلغ عدد المتضررين من مزارعي المساحات المكشوفة ٥٨٦ مزارعاً بمساحة نحو ٢٣٢١ دونماً منها محصول الكوسا في الأنفاق، والقمح والبطاطا والحمضيات.

وكان مجلس الوزراء قد وافق خلال جلسته الأخيرة على نتائج عمل اللجنة المشكّلة لتقييم الأضرار نتيجة الفيضانات التي حدثت في سهل عكار بمحافظة طرطوس مؤخراً، وقرر تعويض المتضررين بقيمة تتجاوز ٦ مليارات ليرة سورية.

امتلاك السيارة من حلم إلى كابوس!!

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: تكلفة امتلاك سيارة «عادية» مليونا ليرة شهرياً!!

راما العلاف

بعد امتلاك سيارة خاصة في سورية نوعاً من رفاهية باتت بعيدة عن أحلام الكثير من الشباب إذ لا يكفي دفعك ثمناً لسيارة ما بما يفوق سعرها في دول الجوار وبلد المنشأ حتى بعدة أضعاف، لتستمر سلسلة الدفع والتكاليف اللانهائية لجهة الضرائب والرسوم والتأمين التي تختلف حسب نوع السيارة ومدى حداثتها، إضافة إلى اللوازم والتكاليف الضرورية الدورية كالوقود، عدا تكاليف تغير الزيت المعدني وارتفاع أسعار بطاريات السيارات وقطع التبديل والصيانة في ظل عدم توافرها لكل أنواع السيارات وحتى الحديثة منها.

ما دفع العديد من أصحاب السيارات إلى ركنها واستخدامها للضرورة القصوى وذلك ليس مجانياً طبعاً وخاصة بعد أن أعلنت محافظة دمشق نيتها زيادة رسوم مواقف السيارات على الأملاك العامة الموزعة في الشوارع الرئيسية عبر شركة «مصفات» لتصبح تعرفة الوقوف للساعة الواحدة ١٠٠٠ ليرة سورية بدلاً من ٥٠٠ ليرة.

فهل تحقق السيارة مالكها جدوى اقتصادية فعلاً أم إنها باتت عبئاً ثقيلاً يؤرق ليله ونهاره؟

الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور شفيق عريش أوضح في حديثه لـ «الوطن» أن التكاليف الروتينية السنوية للسيارة العادية تتوزع على معدل ورود رسائل تعبئة الوقود من المحطات بالمتوسط كل ١٠ أيام فإن السيارة تحصل على ٣٦ إلى ٣٧ فرصة تعبئة سنوياً، وهذا يكلف حسب الأسعار التي صدرت مؤخراً ما يقارب ١٠ ملايين ليرة، وهذه الكمية كافية لقطع مسافة بحدود عشرة آلاف كيلو متر سنوياً بأسلوب عقلاني شديد لاستخدام السيارة، إذ يكتفي صاحب السيارة بالوقود المدعوم دون تعبئة بنزين أوكتان ٩٥ أو الحاجة لكميات إضافية من السوق السوداء، وبالتالي فـإن١٠ آلاف كيلو متر تحتاج إلى ٤ أو ٥ غيارات زيت سنوياً بتكلفة تتراوح بين المليون ونصف والمليونين ليرة سنوياً، وأما عن استهلاك العجلات فحسب التوصيات العالمية يلزم استبدال العجلات كل ٣ سنوات أو بعد قطع ٦٠ ألف كيلو متر، ونظراً للظروف الراهنة فإن أغلب مالكي السيارات لا يقومون باستبدال العجلات قبل مضي ٥ أو٦ سنوات عليها، وبالنظر إلى أسعار العجلات حالياً نجد أن مالك السيارة ينفق سنوياً على العجلات ما يقدر بـ٧٠٠ حتى ٨٠٠ ألف ليرة.

بالإضافة إلى أنه يحتاج سنوياً في الحالة العادية من دون أعطال إلى زيارتين فحص روتيني للتشييك وتبديل بواجي ومصفاية البنزين ووصلات الكهرباء والمكابح على اختلاف الأسعار من مصلح لآخر ولكن عموماً تقدر بمليون ونصف المليون، وأما البطارية فيحتاج لتغييرها كل سنتين، أما لا قدر الله في حال العطل الكبير فتصبح الأرقام فلكية حسب حجم الضرر معتبراً أن مبالغ التأمين قليلة مقارنة بالتكاليف السابقة.

وأشار عربش إلى أن البنزين المتوافر حالياً دون المواصفات المتعارف عليها ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمضخات البنزين، بحيث يلزم تغييرها بين الحين والآخر وتختلف الأسعار حسب نوع السيارة، بالتالي بالحد الأدنى تحتاج السيارة بين مليون ونصف ومليونين شهرياً.

وأضاف إن كل قطع التبديل المستخدمة إما أنها مستعملة أو مجهولة المصدر، بالتالي أخطر ما في الأمر أن ركوب السيارة لم يعد آمناً كما كان عليه في السنوات السابقة، وخاصة أن السيارات الموجودة في سورية أحدثها يعود تاريخ صنعها إلى ١٢ سنة مضت بغض النظر عن السيارات التي دخلت البلاد مؤخراً لبعض أفراد الطبقة المخملية التي لا تتعدى نسبتها ٥ بالمئة من سكان سورية.

الزراعة تناقش مع المصدرين واقع التصدير الزراعي

كشتو لـ«الوطن»: نسبة الصادرات الزراعية ازدادت خلال العام الحالي قياساً بالعام الماضي

رامز محفوظ

أوضح رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو في تصريح لـ«الوطن» أن النسبة الكبرى من الصادرات السورية بالمجمل هي صادرات لمنتجات زراعية ومنتجات زراعية مصنعة مثل الكونسروة وغيرها.

ولفت إلى أن نسبة الصادرات الزراعية بشكل عام ازدادت خلال العام الحالي قياساً بالعام الماضي فعلى سبيل المثال بالنسبة للحمضيات فقد تم تصدير ٢٩٦ براداً خلال الفترة الممتدة من ١٤ حتى ٣١ كانون الثاني الماضي أما خلال الفترة ذاتها من العام الماضي تم تصدير ٩٨ براداً من الحمضيات فقط.

وأشار إلى أنه بناء على طلب اتحاد غرف الزراعة تم عقد اجتماع مؤخراً مع وزير الزراعة بحضور اللجنة الرئيسية للتصدير باتحاد غرف الزراعة ومشاركة المديرين المعنيين وطرح الحضور العديد من المشكلات المتعلقة بالتصدير الزراعي والصعوبات التي تواجه المصدرين الزراعيين بشكل عام، مشيراً إلى أن هناك صعوبات يعاني منها المصدرون منها ما يخص وزارة الزراعة على حين أن أكثرها يخص وزارات أخرى.

وبالنسبة للصعوبات التي تم طرحها وتخص وزارة الزراعة أكد أنه كان هناك استجابة من الوزير وتمت معالجة بعض المشكلات المطروحة مثل المشكلات المتعلقة بالحجر الزراعي وبعض الصعوبات الأخرى، أما بالنسبة للصعوبات الأخرى التي تتعلق بالوزارات الأخرى فقد وعد وزير الزراعة بعرض هذه المشكلات على الحكومة من أجل مناقشتها وإيجاد حلول لها.

وأشار إلى أنه خلال الاجتماع مع الوزير تم الحديث عن رؤية إستراتيجية لموضوع التصدير بحيث يكون هناك منتجات خاصة للتصدير أي أن يكون ضمن مشاريع التنمية الريفية منتجات خاصة للتصدير ضمن مشاريع معينة، مشيراً إلى أن تنفيذ هذه الرؤية يحتاج لدراسة من قبل لجان مختصة.

وكان وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا قد اجتمع مع عدد من مصدري المنتجات الزراعية واللجنة الرئيسية للتصدير في اتحاد الغرف الزراعية، في مبنى الوزارة.

وأشار الوزير قطنا إلى الدعم الحكومي المستمر لهذا القطاع والتسهيلات والإعفاءات المقدمة لتنشيط حركة التجارة وتسويق المنتجات وتسهيل عبورها، لافتاً إلى أهمية الربط والتكامل بين الوزارة والمصدرين وبين المصدرين والمنتجين لتنظيم عمليات التصدير وزيادة حجم الصادرات من المنتجات الزراعية المتنوعة.

وأكد قطنا ضرورة الانتقال من مرحلة تصدير الفائض إلى إنتاج سلعة تصديرية والتوجه نحو تصدير السلع المصنعة والاهتمام بالمنتجات الريفية الغذائية التي تعتمد على الحرف اليدوية لأنها تمتلك إرثاً ثقافياً لتحقيق التنمية في الريف والاستقرار لسكان القرى.

> ٢٩٦ براداً محملة بالحمضيات تم تصديرها من ١٤ حتى ٣١ كانون الثاني